قائممقام قضاء الموصل يهدّد بمقاضاة كل من يتستر على المتجاوزين

هدد حسين علي حاجم قائممقام قضاء الموصل، بمقاضاة أي مسؤول في الحكومة المحلية في محافظة نينوى في حال تدخله لمساندة أي متجاوز على أملاك الدولة في مدينة الموصل، وقال حاجم إن " المتجاوزين يخالفون القانون بإشغال أملاك تعود ملكيتها للدولة، ما يعني تعطيل المشاريع ذات النفع العام، وإذا تدخل أي مسؤول لمنع رفع التجاوز فسأضطر إلى إعلان اسمه عبر وسائل الإعلام المختلفة، مع اللجوء إلى القضاء لمقاضاته أياً كانت صفته ".

□ الموصل / نوزت شمدين

حملة لازالة التجاوزات

وتابع قائم المقام بان " التجاوز على الأملاك العامة أصبح امراً لا ينبغي السكوت عنه، ولا نعرف من أباح للمتجاوزين أن يشغلوا المدارس والمستوصفات وغيرها من الأماكن، وان حملة جرت لإزالة التجاوزات وسوف تستمر لتشمل جميع أنواعها وأشكالها، وسيتم إلقاء القبض على أي متجاوز يقوم بالاعتداء على المفرزة المكلفة برفع التجاوز".

وكان القائممقام نفسه قد دخل قبل أشهر في نزاع مع أحد الأعضاء في مجلس محافظة نينوى اقتصر مداه على الجانب الإعلامي،، بعد أن رفضت طلبه بمغادرة منزل تشغله على سبيل التجاوز، وكان مخصصا لقائممقام الموصل منذ عهد النظام السابق في منطقة الجوسق وسط الموصل، وطالبها بدفع اجر المثل عن الفترة التي شغلت فيها المنزل. التجاوزات تأخذ أشكالاً مختلفة في الموصل، وطبعاً هي نسخة كاربونية مما يجري في عموم مدن العراق الأخرى، فأي مساحة فارغة تعود ملكيتها للدولة، تكون هدفاً للتجاوز، وقد بنيت المئات من المنازل بهذه الطريقة، تكاثر بعضها حتى شكلت قرى وأحياء. وقد فوت ذلك تنفيذ العديد من المشاريع المهمة او أخر تنفيذها في الأقل، والأمثلة كثيرة ومتعددة، أهمها شمالي الموصل في منطقة تعرف بمعسكر القدس، خصصت لتنفيذ مدينة رياضية، ولكن بسبب تجاوزات المواطنين ببناء منازل طينية تحولت بسرعة إلى قرية نامية، ورفض أهلها رفع التجاوز، تعطل المشروع، وهناك من يقول بأنه ألغي، او نقل إلى محافظة أخرى. الحكومة المحلية رضخت مرات قليلة للأمر الواقع، ومنحت المتجاوزين مبالغ رفضت أن تسميها تعويضات رغم أن لا تسمية أخرى لها، وقالت بأنها أجور لنقل أثاث المتجاوزين، وكذلك لدفع إيجار عدة أشهر في منازل آخري يستأجرونها، وابرز مثال على ذلك مساحة ارض في جنوب مدينة الموصل، خصصت لتنفيذ مستشفى، يطلق عليه الأهالي اسم (المستشفى الألماني). موفق يونس مدير هيئة استثمار نينوى السابق، أشار في مناسبات عدة إلى أن لديه الكثير من العروض الاستثمارية، وقد منح بالفعل رخصا للعديد منها، لكنها معلقة بسبب عدم وجود تخصيصات بالأراضي، وانتقد عدم مقدرة الجهات الرسمية على توفيرها، وكذلك عدم تعاون الدوائر والمؤسسات الحكومية في ذات الصدد، وإنها شرعنت بصمتها التجاوزات على الأراضي، وأبقت الاستثمار معطلاً. ومع أن التركيز الرسمي وحتى الشعبي ينصب باستمرار على التجاوزات على العقارات التابعة للدولة، إلا أن هناك العديد من الأشكال الأخرى تحدث في مدينة الموصل على مرأى ومسمع المسؤولين، ومنها التجاوز على الارصفة أو على شبكة الكهرباء، أو شبكة المياه، ولعل أخطرها تلك الواقعة على المناطق الأثرية أو القريبة منها.

النجف تضع محدّدات لمعامل تنقية مياه الشرب

□ النجف/عامر العكايشي

وضعت دوائر الصحة والبيئة والماء ومؤسسات أخرى معنية بالمياه والصحة العامة في محافظة النجف محددات عمل محال تنقية مياه الشرب. وقال الدكتور مهدي الزرفي رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة النجف لـ(المدى) أمس " عقدت لجنة الصحة في مجلس محافظة النجف الاشرف اجتماعاً مع مديرية البيئة والصحة والماء وكافة الدوائر ذات العلاقة لوضع آليات جديدة لعمل أصحاب محال تنقية مياه الشرب ". وأضاف " الهدف من هذا التنظيم هو وضع محددات تتوفر في هذه المحال لتأمين مياه صالحة للشرب بنوعية أفضل ". وأشار الزرفي إلى أن من جملة المحددات هي " يجب أن تكون أرضيات المحل من مواد غير منفذه للماء ملساء وغير ماصة سهلة التنظيف والغسيل وغير زلقة ولا تتأثر بالمنظفات الصناعية أو الاحماض المستخدمة، كما يجب أن يكون المحل معرضا للتهوية بشكل كامل ". وتابع قائلا " وقد حددنا مساحة المحال حيث تكون المساحة حسب كمية الإنتاج بالمحل الذي ينتج (٥٠٠٠ لتر) يوميا يجب أن تكون مساحته (٢٤ مترا مربعا) وكلما زاد الإنتاج ازدادت المساحة ". وفي السياق ذاته نظمت لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة النجف اجتماعاً لمناقشة الواقعين الصحي والبيئي في المحافظة. وقال مصدر مخول في المركز الإعلامي لمجلس محافظة النجف " استعرض الدكتور مهدي الزرفي رئيس اللجنة في الاجتماع الأعمال المنفذة من قبل لجنته للفترة السابقة والتطور الحاصل في القطاع الصحي وخاصة بعد تشريع عدة قوانين مهمة من قبل المجلس الموقر كقانون المستشفيات الأهلية وافتتاح عدة مراكز متخصصة كمركز جراحة القلب ومركز الكلى ومركز العيون ". وأضاف " كما طالب الزرفي من دوائر الصحة والبيئة والبلديات مراقبة معامل ومحال تعبئة مياه (RO) بدقة للحد من انتشارها العشوائي والحفاظ على صحة المواطن ". وأشار المصدر إلى أن " الدكتور محمد حسين هادي معاون مدير الصحة أكد على تميز الخدمات الصحية المقدمة للمواطن النجفي على المستوى الوطني لكنه شكا من بعض المعوقات كقلة التخصيصات المالية وقلة الكادر الطبي المتخصص في بعض المجالات كالأشعة والسونار والتخدير وخاصة طبيات السونار ".

عين

■ عبد الخالق كيطان
Abdul Khalek Qetan

على رؤوس ساكنيها

خبر نهاية الأسبوع الماضي اللافت كان يحمل عنوان: تفجير عدد من البيوت على رؤوس ساكنيها في بغداد. قارئ الخبر سيصاب بالحيرة، فالخبر لا ينقل تبنّي أيّ جهة لهذه الجريمة، والصور التي رافقت الخبر تلفزيونياً ترينا ما يشبه مجزرة، حيث لطخ الدّم العبيط جدران وبوابات منازل يبدو عليها التواضع ما يكشف أن العوائل المستهدفة لم تكن من طبقة الأثرياء، على سبيل المثال، لكي يسرح بنا التحليل جهة الجريمة الجنائية.

ما حصل لا علاقة له بالجريمة الجنائية لأسباب كثيرة، أولها تجاور البيوت المستهدفة، وأيضاً المستوى الطبقي الذي أظهرته الصورة التلفزيونية للعوائل المستهدفة، ما ينفي احتمال أن يكون المجرمون أرادوا سرقة الضحايا. فمن الذي نفّذ هذه الجريمة المروعة؟

والقاعدة الجنائية تقول: تكثر الجريمة حيث تغيب سلطة الدولة. ولنتفق على سبيل الافتراض إن الجريمة التي حدثت في الغزالية هي جريمة جنائية، ولذلك فهي تؤشر غياب الدولة. كيف؟ لأن الدولة تنشر في كل حي سكني وفي كل شارع آلياتها العسكرية وجنودها، تقيم الحواجز ونقاط التفتيش، وتكثر دورياتها المرابطة والمتنقلة... كل هذه الإجراءات، وغيرها كثير، لم تستطع أن تحمي مجموعة من العوائل التي تقيم وسط العاصمة، وليس في صحراء السماوة، فكيف لا نقول بغياب الدولة؟

ومثل هذه الجرائم تحدث في أغلب بلدان العالم. أو لأقل بوضوح أكبر إنها تحصل حتى في الولايات المتحدة. ولكن علينا تذكر: في الولايات المتحدة لا توجد كل هذه القوات الأمنية في الشوارع والأحياء السكنية... في الولايات المتحدة توجد شرطة يمكن استدعاؤها من اتصال بالهاتف المحمول... هذا هو الفرق بين دولة ودولة.

وأعود إلى جريمة الغزالية، وبالطبع لا يمكن استبعاد عوامل كثيرة مسبّبة لمثل هذه الجرائم، ولكن في كل الأحوال فهي تكشف عن عقلية متقدمة في الجريمة المنظمّة. فمثل هذه الجرائم تتطلب تخطيطاً وحسابات دقيقة كي تنفّذ على طريقة الجريمة الكاملة، ثم الانسحاب من المسرح بهدوء. واستمرار مثل هذه الجرائم يقود إلى استنتاج لا يصبّ في صالح الدولة، بل العكس، وهو انتشار عصابات الجريمة المنظمة في البلاد. ويمكن عدّ عشرات الجرائم التي تنفّذ دون أن تصل الجهات المعنية إلى مرتكبيها، نماذج متقدمة في هذا السياق. والدولة معنية، بل مطالبة بأن تكثّف جهودها من أجل التصدّي لمثل هذه العصابات وإلقاء القبض عليها وتقديمها للعدالة، وبعكس ذلك فإن القول بضعف الدولة سيكون مبرراً.

وإذا ما غادرنا فرضية عصابات الجريمة المنظّمة سنجد أنفسنا من جديد بمواجهة الأزمات السياسية التي تقود إلى أزمات أمنية. ومن الممكن الذهاب بالتحليلات في هذا المجال بعيداً فتحضر المصائب التقليدية: تدخّل دول الجوار، التصعيد الطائفي، الحرب الضروس بين الكتل،... إلخ. وكل ذلك يقود من جديد إلى هشاشة الوضع الأمني على العكس من تصريحات قادتنا الأمنيين المستمرة.

جريمة الغزالية مدانة بأشدّ العبارات. ومع التعزية الحارّة إلى عوائل الضحايا فإن على أجهزتنا الأمنية تقديم رسائل تطمين إلى أبناء الشعب من خلال الكشف السريع عن الجناة.

اعلانات

إعلان مناقصة للمرة الأولى
صادر عن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
إعلان رقم (٢٠١١/١/٢)- رقم التبويب حـ /٣٣٤٢
مناقصة رقم (٢٠١١/٢٩)

تعلن هذه الشركة عن وجود مناقصة عامة لتحميل وتفريغ المواد الغذائية في محافظة البصرة لمدة ستة أشهر فعلى الراغبين الاشتراك في المناقصة من ذوي الخبرة والاختصاص مراجعة القسم القانوني في المركز العام للشركة الكائن في منطقة المنصور نهاية شارع النقابات للحصول على شروط المناقصة وبسعر (٢٥٠,٠٠٠) مائتان وخمسون ألف دينار للنسخة الواحدة غير قابلة للرد وتقدم العطاءات بغلاف مختوم مؤشر عليه عنوان المناقصة المذكورة أعلاه لغاية الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الأحد المصادف ٢٠١١/١٠/٩ وتوضع العطاءات في صندوق المناقصات في المركز العام للشركة المشار إليه أعلاه ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان ويمكن لمقدمي العطاءات أو من يمثلهم قانونا حضور عملية فتح العطاءات في الزمان والمكان المشار إليه أعلاه علما إن الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

الشروط المطلوبة:

١- صك مصدق فقط بمبلغ (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسون مليون دينار صادر من مصرف معتمد في العراق لأمر الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية كتأمينات أولية حتما وباسم المناقص حصرا.

٢- تكون العروض نافذة لمدة ٣٠ ثلاثون يوم عمل اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة المشار إليه أعلاه.

علي مظلوم مكي
المدير العام وكالة
٢٠١١/٩/١٩

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى - رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ الاتحادية
محكمة الاحوال الشخصية في البياع

العدد/ ٣٤٠٢
التاريخ/٢٠١١/٩/١٩

إعلان

إلى المدعو/ محمد سلمان خليل الساكن البياع م ٨٦٣/ز/٤٦/د/٥ للطلب المقدم من قبل المستدعية سعدية خميس عباس لنصبها قيمة عليك لجهولية محل إقامتك في الوقت الحاضر. قررت المحكمة تبليغك إعلانا في صحيفتين محليتين للحضور أمام المحكمة إذا كنت داخل القطر خمسة عشر يوما وإذا خارج القطر ثلاثين يوما وعند عدم حضورك سوف تتخذ المحكمة الإجراءات ضدك وفق الأصول.

القاضي / سيف عباس مخلف
م.ف / حسين خضير

جمهورية العراق - وزارة العدل
دائرة الكتاب العدول - دائرة كاتب عدل الكرمة

العدد ٦٠١٩
التاريخ ٢٠١١/٩/٨

إعلان تسجيل

بناءً على الطلب المقدم إلى هذه الدائرة من قبل (عمر إسماعيل عباس) والمؤرخ في ٢٠١١/٩/٨ المتضمن تسجيل(مكائن) العائدة له والمنصوبة حالياً في (معمل حصى الزهراء) والمدرجة أوصافها أدناه فعلى من له علاقة بها وأدواتها الموصوفة ان يراجع الطرق القانونية لإثبات ذلك وإبراز استشهاد لهذه الدائرة بغية إيقاف التسجيل خلال مدة خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتاريخ النشر ويعتبر التسجيل متأخر لحين حسم الدعوى والاعتراض لمدة سبعة أيام لدى المحكمة المختصة وبعكسه سيتم تسجيل (المعمل) وادواتها باسم طالب التسجيل وفقاً لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨ وتعطى له شهادة التسجيل.

الكاتب العدل

الأوصاف
١. فرن صنع محلي عدد١
٢. طاحونة صنع محلي عدد١
٣. سربس صنع محلي عدد١
٤. مجموعة فرن صنع محلي عدد١
٥. منفاخ صنع محلي عدد١
٦. هزاز صنع محلي عدد١
٧. ماطور عدد(٢)٧٥ حصان عدد٢
٨. ماطور كهربائي عدد٢ /٢٥ حصان
٩. ماطور كهربائي حجم ١٥ حصان عدد٢
١٠. مولدة كهربائية ٣٨٠ KV صنع أمريكي عدد١.

(اعادة اعلان للمرة الثالثة)
وزارة الموارد المائية
الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل / بغداد- الكرادة - ساحة الفتح - قرب المسرح الوطني
المناقصة رقم (٢١١/ تشغيل/ ٢٠١١)
(معالجة التآكل في ضفة شط العرب لقاطع الدورة (المخراق) شمال كوت عكاب بطول ١٧٥٠م/ قضاء الفاو/ محافظة البصرة)

(يتضمن العمل انشاء جدار ساند من الصفائح الحديدية التي تثبت بواسطة مقاطع HP مع الدفن خلف الصفائح بمادة الفلتر (السبيس) وكذلك صب قبعة من الكونكريت فوق الجدار الساند وكذلك اكساء مداخل القنوات).

١- تدعو هذه الهيئة المناقصين المصنفين الدرجة الممتازة لاعمال الهندسة المدنية لتقديم عطاءاتهم للمناقصة اعلاه.

٢- يمكن الحصول على مستندات المناقصة المتضمنة جدول كميات عدد١/ ص/٢. والشروط المطلوبة لتقديم العطاء عدد/١ ص/٤. مخططات عدد/٢١. تعهد خطي عدد/١. اقرار عدد/١. من القسم القانوني/ شعبة العقود في الهيئة لقاء مبلغ (٥٠٠,٠٠٠ خمسمائة الف دينار) غير قابل للرد.

٣- يرفق مع العطاء التأمينات الاولية بنسبة (١٪) واحد بالمائة من مبلغ العطاء يقدم بصك مصدق او خطاب ضمان غير مشروط صادر من مصرف معتمد في العراق بموجب نشرة يصدرها البنك المركزي العراقي عن الكفاءة المالية للمصرف على ان يكون نافذاً لمدة ثلاثة اشهر مضافاً اليها (٢٨) يوم يقدم باسم صاحب العطاء او المدير المفوض او المؤسسين للشركة ومعنون الى الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل مع ذكر اسم ورقم المناقصة المعنية في خطاب الضمان وفي حالة عدم تقديم الكفالة المذكورة يهمل العطاء.

٤- يتم تقديم العطاءات بظرفين مغلقين احدهما مرفق فيه صك مصدق او خطاب ضمان مع هوية تصنيف الشركات وأعمال مماثلة مع وصل الشراء مع تأييد براءة ذمة من ضريبة الدخل والثاني مرفق فيه جدول الكميات المسعر يوضع داخل صندوق ايداع العطاءات لدى سكرتيرة لجنة فتح العطاءات في او قبل الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/١٠/١١ وسوف يتم فتح العطاءات فورا في نفس اليوم.

٥- على الشركة تقديم عقد وشهادة التأسيس ومنهاج تقدم العمل علما بان العمل خاضع لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتها وللشروط العامة المقاولة لاعمال الهندسة المدنية وتكون طريقة الدفع بموجب تلك الشروط وان اسعار العطاءات المقدمة تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض.

٦- على المقاول تقديم مؤهلات الجهاز الفني فيها والاختصاصيين المتفرغين وغير المتفرغين العاملين لديه.

٧- يكون تاريخ انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/١٠/٤.

٨- تقديم ما يثبت حجب البطاقة التموينية عنه او تقديم إقرار بالتنازل عن الحصة التموينية مع نسخة من البطاقة التموينية وهوية الاحوال المدنية في حالة عدم حجبها عنه وبطاقة السكن للمقاول او المدير المفوض للشركة ويكتب العنوان الكامل.

٩- العمل محسوب ضمن تخصيصات الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١١/ دراسة ومعالجة التآكل في شط العرب/ نوع (٣)- تفصيل النوع (١)- تسلسل (١٢)

١٠- يتم التوقيع على جميع صفحات جدول الكميات من قبل المدير المفوض للشركة او المقاول أو من ينوب عنه بوكالة رسمياً.

١١- للهيئة حق إلغاء المناقصة دون تعويض مقدمي العطاء ويعاد ثمن شراء وثائق المناقصة فقط.

١٢- الهيئة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات سعرا اذا كان غير مستوفي لمواصفات الفنية المطلوبة ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

١٣- للاستفسار عن الاعلان الاتصال بالهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل/ القسم القانوني/ شعبة العقود على الارقام التالية: هـ/ (٧١٨٢١٨١-٧١٩٧٣٨٦) موبايل (٠٧٨٠٨٨٩٧١١٥)

موقع الوزارة على الانترنيت: www.iraqi-mowr.org
البريد الالكتروني: info@ Iraqi-mwr.org
waterresmin@ yahoo.com.uk
البريد الالكتروني للهيئة: computer-dpt@yahoo.com
هاتف مكتب المفتش العام: ٧٧٢٣٤٤٧
هاتف مكتب الاعلام والعلاقات: ٧٢٧٠١٤٩

المدير العام